



# مجلة جامعة الناصر

ISSN 2307-7662



## AL-NASSER UNIVERSITY JOURNAL

مجلة علمية محكمة - نصف سنوية - تصدرها جامعة الناصر  
السنة الثامنة- العدد السادس عشر - المجلد (1) - يوليو - ديسمبر ٢٠٢٠ م

A Scientific Refereed Journal Issued Biannually by Al-Nasser University  
Eighth Year - No.(16) - Vol. (1) - Jul \ Dec 2020



- ◀ المسؤولية العقدية الناشئة عن الاتجار بالبشر  
د. وليد عيد محمد الظفيري
- ◀ معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية  
أ.م.د. عبد الرحمن الشرجي د. سميرة صالح المطري
- ◀ الأسس القانونية لشركة التضامن وفق نظام الشركات السعودي  
أ.م.د. يوسف أحمد القاسم الزهراني
- ◀ توفيق نماذج توزيعات Tweedie الاحتمالية مع بيانات التركيب العمري والنوعي للسكان في اليمن - دراسة تطبيقية  
د. حسن حسن علي عبد الملك
- ◀ المسؤولية المدنية لإصابات الملاعب  
د. نادية عبدالعالي كاظم
- ◀ الاستباق في القصة القرآنية - دراسة في قصة سورة يوسف  
د. أمين عبدالله محمد حسين اليزيدي
- ◀ الأسباب القانونية لانحلال شركات المساهمة في القانون اليمني  
د. حسين أحمد الغشامي
- ◀ المهر وأحكامه في الفقه الإسلامي والقانون اليمني - دراسة مقارنة  
أ.م.د. حمود أحمد محمد عبده الفقيه
- ◀ تقويم أسئلة الامتحانات النهائية لقسم الجغرافيا بكلية التربية جامعة عمران وفق تصنيف مارزانو وكيندال للأهداف التعليمية  
د. عارف محمد علي المنصوري

السنة الثامنة - العدد السادس عشر - المجلد (1) - يوليو - ديسمبر ٢٠٢٠ م  
مجلة علمية محكمة - نصف سنوية - تصدرها جامعة الناصر

- ▶ The Contractual Liability Arising from Human Trafficking  
Dr. Waleed Eid Muhammed Eddhafri
- ▶ Impediments to the Implementation of Quality Assurance and Academic Accreditation System in Yemeni Universities  
Dr. Abdurrahman Ash-sharjabi Dr. Sameerah Saleh Elmatereri
- ▶ Legal Underpinnings of Partnerships in Saudi Corporate System  
Dr. Yusuf Ahmed Qasem Ezzehrani
- ▶ Aligning Tweedie Probability Distribution Models with Age and Sex Structure Data of the Population in Yemen: An Empirical Study  
Dr. Hasan Hasan Ali Abdulmalek
- ▶ Civil Liability for Playground Injuries  
Dr. Nadyah Abdula'li Kadhem
- ▶ Foreshadowing in Qura'nic Story: A Study of Surah Yusuf (Joseph Chapter)  
Dr. Ameen Abdullah Muhammed Hussein Elyazidi
- ▶ Legal Grounds of the Dissolution of Joint Stock Companies in Yemeni Law  
Dr. Hussein Ahmed Elghashami
- ▶ Dowry and its Provisions in Islamic Jurisprudence and Yemeni Law: A Comparative Study  
Dr. Hamoud Ahmed Muhammed Elfaqeeh
- ▶ Assessment of Final Exam Questions in Accordance with Marzano's and Kendall's Models of Educational Objectives at Geography Department, Faculty of Education, Amran University  
Dr. Arif Mohammed Ali Elmansouri



جامعة الناصر  
AL-NASSER UNIVERSITY

مجلة

جامعة الناصر

مجلة علمية محكمة - نصف سنوية - تصدرها جامعة الناصر  
السنة الثامنة- العدد السادس عشر - المجلد (١) - يوليو - ديسمبر ٢٠٢٠ م

### الهيئة الاستشارية

أ.د. سلام عبود حسن - العراق  
أ.د. جميل عبدالرب المقطري - اليمن  
أ.د. صالح سالم عبدالله باحاج - اليمن  
أ.د. حسن ناصر أحمد سرار - اليمن  
أ.د. عبدالرحمن عبدالواحد الشجاع - اليمن  
أ.د. عبدالوالي محمد الأغبري - اليمن  
أ.د. علي أحمد يحيى القاعدي - اليمن  
أ.د. محمد حسين محمد خاقو - اليمن  
أ.د. يوسف محمد العواضي - ماليزيا  
أ.د. سعيد منصور الغالي - اليمن  
أ.د. أحمد لطفي السيد - مصر  
أ.د. حمود محمد الفقيه - اليمن  
أ.د. منى بنت راجح الراجح - السعودية

### رئيس التحرير

رئيس الجامعة  
أ.د. عبدالله حسين طاهش

### مدير التحرير

أ.م.د. محمد شوقي ناصر عبدالله

### هيئة التحرير

أ.م.د. إيمان عبدالله المهدي  
د. محمد عبدالله سرحان الكهالي  
د. فهد صالح علي الخياط  
د. ياسر أحمد عبده المذحجي  
د. قيس علي صالح النزيلي

أ.م.د. عبدالكريم قاسم الزمر  
أ.م.د. أنور محمد مسعود  
د. منصور عبدالله الزبيدي  
أ.م.د. منير أحمد الأغبري  
د. خالد رضوان المخلافي

رقم الإيداع في دار الكتب الوطنية - صنعاء (٦٣٠) لسنة ٢٠١٣ م

مجلة جامعة الناصر - مجلة علمية محكمة - تهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم وإنتاجاتهم العلمية باللغتين العربية والإنجليزية في مختلف العلوم الإنسانية والتطبيقية.



## أولاً: قواعد النشر:

تقوم مجلة جامعة الناصر بنشر الأبحاث والدراسات باللغتين العربية والإنجليزية في مختلف مجالات العلم والمعرفة وفقاً للشروط الآتية :

### ❖ تسليم البحث:

1. يجب ألا يكون البحث قد سلم أو نشر جزء منه أو كله في أي مجلة أخرى.
2. يجب أن يكون البحث أصيلاً متبعاً المنهجية العلمية في كتابة الأبحاث.
3. لغة البحث يجب أن تكون سليمة ، ويكون البحث خالياً من الأخطاء .
4. تجنب النقل الحرفي من أبحاث سابقة مع مراعاة قواعد الاقتباس.
5. أن يحتوي البحث على ملخصين: أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانجليزية، وبما لا يزيد عن 300 كلمة للأبحاث الإنسانية و200 كلمة للأبحاث التطبيقية لكل ملخص.
6. ألا تزيد عدد صفحات البحث عن (40) صفحة للأبحاث الإنسانية أو ( 20 ) صفحة للأبحاث التطبيقية.
7. تنسيق البحث وكتابته بحسب قالب المجلة بحيث يمكن تحميله من الموقع.
8. يكتب البحث بحجم خط ( 16 ) عريضاً (simplified Arabic ) للعناوين الرئيسية،  
(و (14) عريضاً للعناوين الفرعية و (12) لبقية النص أو ( Times New roman ) للأبحاث باللغة الانجليزية بحجم (14) عريضاً للعناوين الرئيسية و ( 12 ) عريضاً للعناوين الفرعية و (12) عادياً لبقية النص، وبتباعد مضاعف وهامش 2.5 سم من كل الجهات .
9. رسالة تغطية موقع عليها من الباحثين، و يمكن تحميل القالب من الموقع.
10. تحميل البحث عبر موقع المجلة.
11. الهوامش أسفل كل صفحة، وترقم كل صفحة على حده، وبحجم خط (9) ( Arabic Transparent ).
12. مراجعة البحث لغوياً ومطبعياً قبل تسليمه للمجلة .

❖ تنسيق البحث:

أ- **صفحة العنوان** وتشمل عنوان البحث: ( مختصر ودقيق ومعبر عن مضمون البحث ولا يحتوي اختصارات)، اسم أو أسماء الباحثين، عناوين الباحثين العلمية، عنوان المراسلة موضحاً فيها اسم ومقر عمل وإيميل وتلفون من سيتم مراسلته.

ب- **الملخص:** لا يزيد عن (300) كلمة للأبحاث في العلوم الإنسانية و(200) كلمة للأبحاث في العلوم التطبيقية، ولا يحتوي مراجع ويعبر عن مقدمة وطرق عمل البحث ونتائجه واستنتاجاته ويكتب باللغتين: العربية والانجليزية.

ت- **كلمات مفتاحية:** ما بين 4- 6 كلمات مفتاحية.

ث- **المقدمة** تكون معبرة عن الأعمال التي سبقت البحث وأهميتها للبحث مع كتابة مشكلة البحث وأهميته وأهدافه في نهايتها.

ج- **طرق العمل:** اتباع طرق عمل واضحة .

ح- **النتائج:** تحدد بوضوح، وترقم الأشكال والصور بحسب ظهورها في المتن على أن تكون الصور بجودة لا تزيد عن 600\*800 بكسل غير ملونة وبصيغة JPG ويظهر الشرح الخاص بها أسفل الصورة وبحجم خط 11، أما الجداول فتكون محددة بخط واحد ومرقمة بحسب الظهور في المتن ويكتب عنوان الجدول أعلى الجدول بخط 12 عريضاً بحسب ورودها في المتن:

خ- **المناقشة**

د- **الاستنتاجات**

ذ- **الشكر إن وجد**

ر- **المراجع:** بأرقام بين قوسين في المتن (1) وفي نهاية البحث تكتب كما يلي:

1. إذا كان المرجع بحثاً في دورية : اسم الباحث (الباحثين) بدءاً باسم العائلة، (سنة النشر). "عنوان البحث"، اسم الدورية: رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات.

**مثال:** الغسلان، عبدالعزيز بن سليمان علي، (2017). عقوبة الشروع في الجرائم التعزيرية، مجلة جامعة الناصر، المجلد الأول ، العدد العاشر، ص 7.

Othman, Shafika abdukkader, (2013). Abstract Impact of the Lexical Problems upon Translating of the Economic Terminology. AL – NASSER UNIVERSITY JOURNAL, 2: 1-22.

2- إذا كان المرجع كتاباً : اسم المؤلف (المؤلفين) بدءاً باسم العائلة، (سنة النشر). عنوان الكتاب ، اسم الناشر، الطبعة، ارقام الصفحات.

**مثال:** الكاساني ، علاء الدين ابن أبي بكر بن مسعود، (1406 هـ – 1986) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، م ، ص 155 .

Byrne, J. (2006). *Technical Translation: Usability Strategies for Translating Technical Documents*. Dordrecht: Springer.

3- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو دكتوراه : يكتب اسم صاحب الرسالة بدءاً باسم العائلة،(السنة). "عنوان الرسالة"، يذكر رسالة ماجستير أو دكتوراه ، اسم الجامعة البلد.

**مثال:** الحيلة، أحمد محمد يحيى، (2017). آيات الأحكام في تفسير الموزعي والثلاثي من خلال سورة البقرة، رسالة ماجستير، جامعة الحديدة-اليمن.

Alhailah, Ahmed Mohammed Yahya, (2017). The Verses of Judgments in the Explanations of the Distributors and the Athletes through Surah Al-Baqarah, Master Thesis, Hodeidah University-Yemen

4- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية : يكتب اسم الجهة، (سنة النشر). عنوان التقرير ، المدينة، أرقام الصفحات.

**مثال :** وزارة الشؤون القانونية، الجريدة الرسمية ، (1997). قانون الجرائم والعقوبات اليمني، 122.

Ministry of Legal Affairs, The Gazette, (1997). The Penal Code of Yemen, p. 122.

5- إذا كان المرجع موقعاً إلكترونياً : يكتب اسم المؤلف،(سنة النشر). عنوان الموضوع ، الرابط الإلكتروني.

مثال : روبرت، ج والكر. (2008). الخصائص الاثنتا عشر للمعلم الفعال: دراسة نوعية لآراء المدرسين أثناء وقبل الخدمة، جامعة ولاية الاباما، آفاق تعليمية .

<http://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ815372.pdf> .

Robert J, Walker, (2008). Twelve Characteristics of an Effective Teacher: A Longitudinal, Qualitative, Quasi-Research Study of In-service and Pre-service Teachers' Opinions ", Alabama State University, Educational Horizons, fall. <http://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ815372.pdf>

6- وقائع المؤتمر :اسم الباحث (الباحثين) بدءاً باسم العائلة، عنوان البحث ، اسم المؤتمر، رقم المجلد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

مثال: عبد الرحمن، عفيف. (1983م، 20-21 أكتوبر). القدس ومكانتها لدى المسلمين وانعكاس ذلك على كتب التراث. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام "فلسطين"، مج(3)، عمان: الجامعة الأردنية.

Abu Alyan, A. (2012, October 20-21). An Intercultural Email Project for Developing Students: Intercultural Awareness and Language Skills. Paper presented at The First International Conference on Linguistics and Literature, IUG, Gaza

#### ❖ إجراءات النشر:

1. بعد استلام البحث ورسوم التحكيم سيعرض البحث على مدير التحرير ومن ثم يتم عرضه على اللجنة الاستشارية المختصة للموافقة المبدئية من عدمها ثم سيرسل للمحكمين الخارجيين .
2. بناء على قرار المحكمين سيتم قبول البحث بدون تعديلات أو مع تعديلات بسيطة أو تعديلات جوهرية أو لا يقبل البحث وستتم موافاة الباحث( الباحثين ) بالنتيجة عن طريق الأيميل .
3. ستعود النسخة المعدلة مرة أخرى إلى المحكم لإقرارها ومن ثم نشرها في أقرب عدد ممكن.
4. أبحاث مجلة جامعة الناصر يمكن استعراضها مجاناً من موقع المجلة، جامعة الناصر المجلة العلمية المحكمة على الرابط التالي ( [www.al-edu.com](http://www.al-edu.com) ) وبالتالي سيتحصل الباحثون على نسخ ورقية وإلكترونية من أبحاثهم.

5. النسخ المطبوعة من المجلة مع المستلزمات يتم بشأنها التواصل مع مدير التحرير .

6. ترسل البحوث والمراسلات إلى مجلة جامعة الناصر على الرابط الآتي:

الجمهورية اليمنية - صنعاء - جامعة الناصر ( [www.al-edu.com](http://www.al-edu.com) )

المجلة العلمية المحكمة.البريد الإلكتروني للمجلة : ( [journal@al-edu.com](mailto:journal@al-edu.com) )

هاتف: (536307) تليفاكس (536310) البريد الإلكتروني لمدير التحرير (

[m5sh5n55@gmail.com](mailto:m5sh5n55@gmail.com))

### ثانياً : رسوم التحكيم والنشر في المجلة :

تفرض المجلة مقابل نشر البحوث والتحكيم الرسوم الآتية:

- البحوث المرسله من داخل الجمهورية اليمنية (15000) خمسة عشر ألف ريال.
- البحوث المرسله من خارج الجمهورية اليمنية ( \$150 ) مائة وخمسون دولاراً أمريكياً .
- هذه الرسوم غير قابلة للإرجاع سواء تم قبول البحث للنشر أم لم يتم النشر.
- أعضاء هيئة التدريس والباحثون بجامعة الناصر معفيون من تسديد الرسوم.

### ثالثاً : نظام الإشتراك السنوي في المجلة على النحو الآتي :

- للأفراد من داخل اليمن مبلغ وقدره ( 3000 ) ثلاثة ألف ريال.
- للأفراد من خارج اليمن مائة دولاراً أمريكياً ( \$ 100 ) .
- للمؤسسات من داخل اليمن مبلغ وقدره ( 10000 ) عشرة ألف ريال .
- للمؤسسات من خارج اليمن مائتا دولار أمريكياً ( \$ 200 )

ملحوظة :

البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن توجه المجلة وإنما تعبر عن آراء أصحابها

رقم الإيداع ( 630 ) ( 28 / 10 / 2013 م ) ( الهيئة العامة للكتاب والنشر والتوزيع - دار الكتب- صنعاء )

( جميع حقوق الطبع محفوظة للمجلة )

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم الناس الخير نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

استمراراً لمسيرة العطاء البحثي والمعرفي، يسعدنا ويسرنا في هيئة تحرير مجلة جامعة الناصر أن نقدم لزملائنا وقرائنا الكرام جمهور المجلة: العدد (16) المجلد (1) يوليو - ديسمبر 2020 م .

وقد تضمن العدد (9) أبحاث ، وجميعها أبحاث ذات قيمة عالية في مجالات علمية مختلفة وهي من قبل باحثين ينتمون لجامعات يمنية وعربية عريقة..

كما تُقدم إدارة تحرير المجلة هذا العدد لباحثيها وقرائها الأعزاء ، بثوبها الجديد، وشروطها المحدثة ، فإنها تتقنم بالشكر والتقدير لكل من أسهم في إخراج هذا العدد إلى حيز الوجود، وتؤكد المجلة مجدداً للمشاركين الأفاضل التزامها الدقيق باتباع المنهجية العلمية السليمة والسرية التامة في تحكيم ونشر الأبحاث المقدمة إلى المجلة.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لصاحب الفضل العظيم على توفيقه وعونه لنا ربنا تبارك وتعالى ، كما نسأله أن يوفقنا دائماً في خدمة البحث العلمي وتنميته، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

رئيس الجامعة

أ.د. عبدالله حسين طاهش

رئيس التحرير



# جامعة الناصر

## AL-NASSER UNIVERSITY

م	الموضوع	الباحث	الصفحة
1	المسئولية العقدية الناشئة عن الاتجار بالبشر	د. وليد عيد محمد الظفيري استاذ القانون التجاري المساعد - كلية الحقوق جامعة دار العلوم - المملكة العربية السعودية	38 - 11
2	معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات اليمنية	أ.م. د. عبد الرحمن الشرجبي استاذ الإدارة والتخطيط التربوي المشارك كلية التربية - جامعة صنعاء د. سميرة صالح المطري استشاري وخبير جودة - وزارة التربية والتعليم	68 - 39
3	الأسس القانونية لشركة التضامن وفق نظام الشركات السعودي	أ.م. د. يوسف أحمد القاسم الزهراني استاذ القانون التجاري مشارك - جامعة شقراء- المملكة العربية السعودية	106 - 69
4	توفيق نماذج توزيعات Tweedie الاحتمالية مع بيانات التركيب العمري والنوعي للسكان في اليمن - دراسة تطبيقية	د. حسن حسن على عبد الملك استاذ مساعد- قسم العلوم المالية والمصرفية كلية التجارة - جامعة اب	130 - 107
5	المسؤولية المدنية لإصابات الملاعب	د. نادية عبدالعالي كاظم أستاذ القانون الخاص - كلية الحقوق - جامعة دار العلوم - المملكة العربية السعودية	172 - 131
6	الاستنباق في القصة القرآنية "دراسة في قصة سورة يوسف"	أ.م. د. أمين عبدالله محمد حسين اليزيدي أستاذ الأدب والنقد المشارك كلية التربية بالمهرة - جامعة حضرموت	202 - 173
7	الأسباب القانونية لاحتلال شركات المساهمة في قانون الشركات اليمني رقم 28 لسنة 2004 م	د. حسين أحمد الغشامي أستاذ القانون التجاري المساعد - كلية الحقوق جامعة دار العلوم - الرياض	232 - 203
8	المهر وأحكامه في الفقه الإسلامي والقانون اليمني - دراسة مقارنة	أ.م. د. حمود أحمد محمد عبده الفقيه أستاذ الفقه المشارك - كلية الآداب - جامعة حضرموت	256 - 233
9	تقويم أسئلة الامتحانات النهائية لقسم الجغرافيا بكلية التربية جامعة عمران وفق تصنيف مارزانو وكيندال للأهداف التعليمية	د. عارف محمد علي المنصوري أستاذ المناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية المساعدكلية التربية - جامعة عمران	292 - 257

## المهر وأحكامه في الفقه الإسلامي والقانون اليمني - دراسة مقارنة

أ.م.د. حمود أحمد محمد عبده الفقيه

أستاذ الفقه المشارك - كلية الآداب - جامعة حضرموت

d.h.l2014@hotmail.com

## الملخص

## 8

الزواج ككل عقد ينشأ عنه حقوق وواجبات متبادلة يلزم بها كل من الزوج والزوجة ، وقد نص القرآن الكريم على هذا المبدأ ، فقال تعالى : {ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف} أي إن للنساء من الحقوق على الرجال مثل ما للرجال عليهن من واجبات ، وأن أساس تقرير هذه الحقوق والواجبات هو العرف المستند إلى فطرة كل من الرجل والمرأة .

لقد أحاط الإسلام الزواج بكل المبادئ و القيم التي تحفظ عليه منزلته و أثره في الحياة البشرية ، فهو وحده السبيل لبناء الأسرة المسلمة الصالحة السوية . وقد نص قانون الاسرة ( الأحوال الشخصية ) اليمني على جميع الحقوق التي تستحقها الزوجة على زوجها وذلك في المادة رقم 33 حيث جاء فيها : (يلزم المهر للمعقود بها بعقد صحيح وهو ما حصل عليه التراضي معيناً مالاً يصح لهما تملكه أو منفعة غير محرمة ، فإذا لم يسم أو سمي تسمية غير صحيحة أو نسي ما سمي بحيث لم يعرف وجب مهر المثل .)

كما نصت المادة رقم (34) بقولها : (ويجوز تعجيل المهر أو تاجيله كله أو بعضه ولا يمنع تأجيل ولي المرأة للمهر مطالبتها مالم يكن التأجيل برضاها )

## Dowry and its Provisions in Islamic Jurisprudence and Yemeni Law: A Comparative Study

Dr. Hamoud Ahmed Muhammed Elfaqeeh, Associate Professor of Islamic Jurisprudence, Faculty of Arts, Hadramout University.

### Abstract :

Marriage is as the same as any contract. In view of that, it entails mutual rights and duties on the part of both husband and wife. Therefore the Holy Qura'an has stipulated this principle, Allah Almighty Says: " and women have rights similar to those against them in just manner." This means that women have rights over men, such as the duties of men, and that the basis of determining these rights and duties is a custom based on the instinct of both men and women.

Islam has connected marriage with all the principles and values that preserve its status and its impact on human life. This is due to the fact that marriage is the only way to build a good and perfect Muslim family.

The Yemeni Family (Personal Status) Law stipulates all the rights that a wife deserves over her husband in article 33, which states: Dowry is one of the rights of the wife in case the marriage contract is true and in the case both wife and husband agreed upon it. This dowry could be a certain amount of money given to the wife or a certain benefit (not forbidden by Islam). In case the dowry is not definite or named incorrectly or its name was forgotten, **Almithil dowry** ( it is the dowry, that is determined with reference to the dowry given to the paternal married female relatives of the wife and the husband must give to the wife.

Article 34 stipulates: "It is permissible to give the dowry in advance or to delay it wholly or partly and it is not forbidden for the parent of the wife to delay her demand of the dowry unless she is satisfied with the delay of the dowry.

مقدمة :

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد بن عبد الله وعلى اله وصحبه وسلم القائل ( أعظم النساء بركة أيسرهن مهرا ) (1) وعن عقبه بن عامر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "خير النكاح أيسره" (2).

من أجل أن تعم الفائدة وأن أضيف شيئاً للمكتبة العلمية أحببت أن أساهم في بحثي هذا الموسوم :  
(المهر وأحكامه في الفقه الاسلامي والقانون اليمني — دراسة مقارنة .)

أهمية البحث:

1. الاسهام في بيان احكام المهر ، وذلك بدراسته على ضوء نصوص الشريعة وبيان آراء الفقهاء القدامى والمعاصرين ورأي القانون اليمني .

2. لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة خاصة في هذا الزمان الذي كثرة فيه مشاكل الزواج.

3. معرفة ما يصلح أن يكون مهراً ومالا يصلح، ومتى تستحقه كاملاً أو نصفه .

أسباب اختيار البحث :

1/ المساهمة في ابراز مسائل الفقه الاسلامي وتيسير الوصول اليها كبحث علمي مستقل  
مقارناً برأي قانون الاحوال الشخصية اليمني .

<sup>1</sup> / أخرجه النسائي وابن أبي شيبة والبيهقي والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي ، واستدرك عليهما الالباني وقال : ليس على شرط مسلم فإن في سنده ابن سخيرة ليس له ذكر في كتب الرجال فضلاً عن أن يكون من رجال مسلم . بل هو مجهول لا يعرف ، انظر : ارواء الغليل 6/ 348 . .

<sup>2</sup> / أخرجه أبو داود "صحيح سنن أبي داود" (1859)، وابن حبان، والحاكم وغيرهم، وصححه الشيخ الالباني - رحمه الله- في "الإرواء" (1924).

2/ المساهمة في ابراز روح العناية والاهتمام من قبل الشريعة الاسلامية والقانون اليمني في الزواج المبني على تيسير المهر وما يترتب عليه من تكوين اللبنة الاولى في المجتمع .

3/ المساهمة في تبين، وتوضيح ما اخذ به المشرع اليمني بشأن المهر في عقد الزواج  
مشكلة البحث :

كيف نظر الفقهاء القدامى و المعاصرين ، والمشرع ا اليمني الى المهر ، حيث اقتصر جمهور الفقهاء على أشياء معينة يصح أن تكون مهراً ؟ بينما يذهب البعض الاخر إلى أن المنفعة مثل تعليم القران والقراءة والكتابة وغيرها تصح أن تكون مهراً. وهل للدولة الحق أن تتدخل في تحديد المهور ؟

أهداف البحث :

1. بيان مفهوم المهر وحكمه عند الفقهاء والقانون اليمني .
- 2 / معرفة الحكمة من وجوب المهر وهو : إظهار خطر هذا العقد ومكانته ، واعزاز المرأة وإكرامها .

2. الدراسات السابقة :

3. بعد التتبع والاستقراء لم اقف بحسب علمي على من تعرض لمسألة المهر في عقد الزواج مقارناً بالقانون اليمني .
4. فهناك دراسات سابقة كثيرة جداً عن الزواج وعن أركانه ومن ضمنها المهر، ولكن بحثي هذا يختلف عنها من حيث أنني تكلمت فيه عن المهر في عقد الزواج كبحت مستقل و مقارناً بين الفقه الاسلامي والقانون اليمني وهو الجديد في هذا البحث .

5. منهج البحث :

6. إن المنهج الذي أراه محققاً لأهداف بحثي ومؤدياً للغرض المقصود منه المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والتحليل ، وذلك من خلال تتبع النصوص الشرعية ، وأقوال الفقهاء والاجتهادات الفقهية المعاصرة ، ورأي القانون اليمني .

**خطة البحث :**

سأتكلم عن المهر من حيث : تعريفه وحكمه وحكمته ودليل مشروعيته ، وسبب الزام الرجل به ومقداره ، وأنواعه وحالات وجوب كل نوع ، وصاحب الحق في المهر ، وقبضه وما يترتب على القبض وتعجيله وتأجيله ، الزيادة والنقصان من المهر ، متى يجب المهر ومتى يتأكد وجوبه ، ومتى ينتصف ، ومتى يسقط ، الاختلاف في المهر . وحكم المغالاة فيه ذلك في مبحث تمهيدي وثلاثة مباحث .

**المبحث التمهيدي وفيه ثلاثة مطالب :**

**المطلب الاول : تعريف المهر وحكمه.**

**المطلب الثاني : الأدلة على وجوب المهر**

**المطلب الثالث : الحكمة من وجوب المهر.**

**المبحث الاول: أنواع المهر وحالات وجوب كل نوع .**

**المبحث الثاني : النهي عن المغالاة في المهور.**

**المبحث الثالث : هل للدولة أن تلزم الناس بحد معين للمهر ؟**

## المطلب الأول

## تعريف المهر وحكمه.

أولاً : تعريف المهر: المهر هو المال الذي تستحقه الزوجة على زوجها بالعقد عليها أو بالدخول بها حقيقة . وعرفه صاحب العناية على هامش الفتح بقوله : هو المال الذي يجب في عقد النكاح على الزوج مقابل البضع إما بالتسمية أو بالعقد، وعرفه الشافعية : بأنه ما وجب بنكاح أو وطئ أو تفويت بضع قهراً وعرفه بعض الحنفية : بأنه ما تستحقه المرأة بعقد النكاح أو الوطاء وعرفه المالكية : بأنه ما يجعل الزوجة في نظير الاستمتاع بها . وعرفه الحنابلة بأنه : العوض في النكاح ، سواء سمي في العقد أو فرض بعده بتراضي الطرفين أو العوض في نحو النكاح كوطء الشبهة ووطء المكروهة <sup>(1)</sup> .

والمهر له أسماء كثيرة منها : مهر ، وصدّاق أو صدقه ، ونحله ، وأجر وفريضه ، وطول ، لقوله تعالى { ومن لم يستطيع منكم طولاً } <sup>(2)</sup> وقوله تعالى { وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً } <sup>(3)</sup> حكم المهر : حكمه أنه واجب على الرجل للمرأة ، ويجب كما دل عليه القرآن الكريم ، والسنة المطهرة ، والاجماع .

1\_ بمجرد العقد الصحيح وقد يسقط كله أو نصفه مالم يتأكد بالدخول أو الموت ، أو بالخلوة عند الحنفية والحنابلة .

2\_ الدخول الحقيقي : كما في حالة الوطاء بشبهة ، أو بالزواج الفاسد ، ولا يسقط حينئذ إلا بالأداء أو بالإبراء .

<sup>1</sup> العناية بهامش فتح القدير : 434 / 2 ، الدر المختار ورد المختار : 452/2 الشرح الصغير : 428/2 ، مغني المحتاج : 220/3 ، كشف القناع : 142/5 ، الفقه الإسلامي وأدلته 251/7 .

<sup>2</sup> النساء / 25

<sup>3</sup> النور / 33 .

## المطلب الثاني

## الأدلة على وجوب المهر ما يلي (1)

**أولاً:** الدليل من القرآن : قال تعالى: (واتوا النساء صدقاتهن نحلة) (2) أي عطية من الله مبتدأه أو هدية ، وقيل المقصود بالنحلة تديناً والمخاطب به الأزواج عند الأكثرين وقيل الأولياء ، لأنهم كانوا في الجاهلية يا خدونه ، ويسمونه نحلة ، وهو دليل على أن المهر ليس رمز لإكراه المرأة والرغبة في الاقتران . قال تعالى : {فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة من الله} (3)

## ثانياً : الدليل من السنة المطهرة على وجوب المهر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمريد التزوج : (التمس ولو خاتماً من حديد) (4) وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه لم يخل زواجاً من مهر ، والمستحب في الصداق مع القدرة والايثار أن يكون جميع عاجله وآجله لا يزيد على مهر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ولا بناته، وكان ما بين أربعمائة إلى خمسمائة بالدرهم الخالصة، نحواً من تسعة عشر ديناراً. فهذه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ اسْتَنَّ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّدَاقِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَانَ صَدَاقَنَا إِذْ كَانَ فِيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَشْرَ أَوْاقٍ، وَطَبِقَ بِيَدَيْهِ، وَذَلِكَ أَرْبَعَمِائَةَ دَرَاهِمٍ. (5)

وقال أبو سلمة: سألت عائشة رضي الله عنها : كم كان صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قالت: كان صداقه لأزواجه ثنتي عشرة أوقية ونشاً. قالت: أتدري ما النش؟ قال:

<sup>1</sup> المغني: 679/6، المهذب: 55/2

<sup>2</sup> النساء: آية 4

<sup>3</sup> النساء: آية 24

<sup>4</sup> متفق عليه : (نيل الأوطار 170/86 .

<sup>5</sup> / رواه الإمام أحمد في "مسنده"، وهذا لفظ أبي داود في "سننه وهو في سنن النسائي "صحيح سنن النسائي" (3140) ولفظه: "كان الصداق إذ كان فينا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عشر أواق".

قلت: لا. قالت: نصف أوقية: فتلك خمسمائة درهم. <sup>(1)</sup> وتسن تسمية المهر في العقد : ولأنه أذفع للخصومة ، ولئلا يشبه نكاح الواهبة نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم .

### ثالثاً : الدليل من الإجماع

أجمع المسلمون قديماً وحديثاً من وقت الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة الراشدين من بعده والتابعين وتابع التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين أجمعوا على مشروعيته في الزواج . <sup>(2)</sup> أما مشروعيته في القانون اليمني فقد ذكره قانون الأحوال الشخصية اليمني رقم (20) لسنة 1992م في المادة رقم (33) معدلة بموجب القرار الجمهوري بالقانون رقم (27) لسنة 1998م الفقرة رقم (1) منه بقولها: يلزم المهر للمعقود بها بعقد صحيح وهو ما حصل عليه التراضي....فنستفيد مما ذكره القانون أن المهر مشروع في القانون اليمني من خلال قوله يلزم كما نص قانون الأحوال الشخصية اليمني في المادة رقم (35) على أنه : يجب المهر كله بالدخول الحقيقي ويستحق بموت الزوجين أو أحدهما ولو قبل الدخول كما نصت المادة (36) على أنه لا تستحق نصف المهر المسمى بالطلاق أو الفسخ إذا كان من جهة الزوجة قبل الدخول .

### المطلب الثالث

#### الحكمة من وجوب المهر.

هو : إظهار خطر هذا العقد ومكانته ، واعزاز المرأة وإكرامها ، وتقديم الدليل على بناء حياة زوجية كريمة معها ، وتوفير حسن النية على قصد معاشرتها بالمعروف ، ودوام الزواج . وفيه تمكين المرأة من التهيؤ للزواج بما يلزم لها من لباس ونفقة .  
وكون المهر واجباً على الرجل دون المرأة : ينسجم مع المبدأ التشريعي في أن المرأة لا تكلف بشيء من واجبات النفقة ، وسواء أكانت أمماً أو بنتاً أم زوجة ، وإنما يكلف الرجل بالإنفاق ، سواء المهر أم

<sup>1</sup> / رواه مسلم في صحيحه برقم: 1426.

<sup>2</sup> أحكام الأسرة د. علي أحمد القليبي، دار النشر للجامعات، صنعاء، ط7 تاريخ الطبع 1425هـ - 2004م ، ج-1، ص16

نفقة المعيشة وغيرها ، لأن الرجل أقدر على الكسب والسعي للرزق ، وأما المرأة فوظيفتها إعداد المنزل وتربية الأولاد وإنجاب الذرية ، وهو عبء ليس بالهين ولا اليسير ، فإذا كلفت بتقديم المهر والزمتم السعي في تحصيله اضطرت إلي تحمل أعباء جديدة ، وقد تمتهن كرامتها في هذا السبيل وقد وضع القرآن مبدأ توزيع المسؤوليات المالية بين الرجل والمرأة ، فقال سبحانه وتعالى : {الرجال قوامون على النساء ، بما فضل الله بعضهم على بعض ، وبما أنفقوا من أموالهم} .<sup>(1)</sup>

المهر ليس ركناً ولا شرطاً في الزواج . بينما في شروط الزواج أن المهر وإن كان واجباً في العقد ، إلا أنه ليس ركناً ولا شرطاً من شروط الزواج<sup>(2)</sup> ، وإنما هو أثر من آثاره المترتبة عليه ، لذا اغتفر فيه الجهل اليسير الذي يرجى زواله ، لأن القصد من النكاح الاستمتاع ، فإذا تم العقد بدون مهر صح ، ووجب للزوجة مهر المثل اتفاقاً والدليل قوله تعالى : {لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة} <sup>3</sup> فإنه أباح الطلاق قبل الدخول وقبل المهر ، مما يدل على أن المهر ليس ركناً ولا شرطاً . وثبت في السنة عن عقبة قال : (أتى عبد الله ابن مسعود في امرأة تزوجها رجل ، ثم مات عنها ، ولم يفرض لها صداقاً ولم يكن دخل بها ، قال فاختلفوا إليه ، فقال : أرى لها مثل مهر نساءها ، ولها الميراث وعليها العدة ، فشهادة معقل بن سنان الأشجعي أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في بروع ابنت واشق بمثل ما قضى ابن مسعود)<sup>(4)</sup>

وبناء عليه : لو أتفق الزوجان بدون مهر ، أو سميا مالا يملك شرعاً كالخمر والخنزير والنجس كروث دواب ، صح العقد عند الجمهور غير المالكية ووجب للمرأة مهر المثل بالدخول ، أو الموت ، وقال المالكية : إن اتفق الزوجان على إسقاط المهر فهو نكاح فاسد .

<sup>1</sup> النساء / 34

<sup>2</sup> البدائع: 274/2، كشف القناع: 144/5، المهذب: 60/2\_55، مغني المحتاج: 229/3، بداية المجتهد: 25/2، الشرح الصغير: 449/2

<sup>3</sup> البقرة / 236

<sup>4</sup> رواه الخمسة (أحمد وأصحاب السنن) وصححه الترمذي ، وأخرجه ايا الحاكم والبيهقي وابن حبان وصححه أيضاً ابن مهدي (نيل الأوطار: 172/6)

ما أخذ به القانون اليمني: القانون اليمني أخذ برأي المذهب الشافعي والحنبلي ، حيث ذكر قانون الاحوال الشخصية اليمني رقم (20) لسنة 1992م في المادة رقم (33) معدلة بموجب القرار الجمهوري بالقانون رقم ( 27 ) لسنة 1998م الفقرة رقم (1) منه بقولها : ( يلزم المهر للمعقود بها بعقد صحيح وهوما حصل عليه التراضي معيناً ، مالاً يصح لهما تملكه ، أو منفعة غير محرمة ) . فنستفيد مما ذكره القانون أن المهر الذي يجب بالعقد الصحيح وبالتراضي لا بد أن يكون مالاً معيناً أي غير مجهولاً ومما يصح تملكه لأن الاشياء التي تكون محرمة لا يجوز تملكها ومن باب أولى لا يجوز أن تكون مهراً ، وكذلك يجوز أن يكون المهر منفعة غير محرمة .

### المبحث الأول

#### أنواع المهر وحالات وجوب كل نوع .

أولاً : أنواع المهر وحالات وجوب كل نوع عند الفقهاء.

المهر عند الفقهاء نوعان :مهر مُسمى ومهر المثل ( 1 )

أما المهر المُسمى : فهو ما سُمي في العقد أو بعده بالتراضي ، بأن اتفق عليه صراحة في العقد ، أو فرض للزوجة بعد بالتراضي ، أو فرضه الحاكم ، لعموم قوله تعالى : ( وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ) ( 2 ) وأما مهر : المثل فقد حدده الشافعية والمالكية : بأنه ما يرغب به مثله أي الزوج في مثلها أي الزوجة عادة .

ويعتبر مهر المثل عند الشافعية بمهر النساء العصابات . 3

ويعتبر مهر المثل عند المالكية ( 4 ) بأقارب الزوجة وحالها في حسبها ومالها وجمالها ، مثل مهر الأخت الشقيقة أو لأب .

<sup>1</sup> بدائع الصنائع 274/2، الدر المختار: 487\_460/2 ، الشرح الكبير: 313\_300 /2، الشرح الصغير: 449/2\_452،مغني المحتاج: 227/3،كشاف القناع: 174/5\_178،المغني: 712/6\_716، المهذب: 60/2.

<sup>2</sup> سورة البقرة : آية رقم 237

<sup>3</sup> العصابات هن قريبات المرأة من جهة ابئها كما قال صاحب الرحيبة : واجعلوا البنات مع الاخوات عصابات .

<sup>4</sup> انظر : الشرح الكبير: 316/2، القوانين الفقهية ص 204 .

وحدد الحنابلة مهر المثل : بأنه معتبر بمن يساويها من جميع أقاربها من جهة أبيها وأمها ، كأختها وعمتها ، وامها وخالتها وغيرها من القربى فالقربى .

وقد حدد الحنفية مهر المثل : بأنه مهر امرأة تماثل الزوجة وقت العقد من جهة أبيها ، أو أمها إن لم تكن أمها من قبيلة أبيها ، كأختها وعمتها و بنت عمها في بلدها ، وتكون المماثلة في الصفات المرغوبة عادة ، وهي المال والجمال والسن والعقل والدين ، ويشترط لثبوت مهر المثل : إخبار رجلين ، وامرأتين ، ، فإن لم يوجد شهود عدول فالقول للزوج بيمينه (1)

ثانياً : أنواع المهر وحالات وجوب كل نوع في القانون اليمني .

أشار القانون اليمني إلى المهر المسمى ومهر المثل إشارة و لم يفصل القول فيهما:

وذلك في المواد رقم (33، 36، 37، 38، 39) من قانون الاحوال الشخصية رقم (20) لسنة 1992م بقوله : ( يلزم المهر للمعقود بها بعقد صحيح وهو ما حصل عليه التراضي معيناً ، مالم يصح لهما تملكه ، أو منفعة غير محرمة فإذا لم يسم أو سمي تسمية غير صحيحة أو نسي ما سمي بحيث لم يعرف وجب مهر المثل ) ، ( يستحق نصف المهر المسمى بالطلاق أو بالفسخ إذا كان من جهة الزوج قبل الدخول ) ، ( إذا لم يسمي المهر أو سمي تسمية غير صحيحة فللمرأة المطلقة قبل الدخول متعة مثلها بما لا يزيد على نصف المهر . ) ( يلزم للمرأة المغلوط بها مهر المثل . ) ، ( يجوز للمرأة قبل الدخول أن تمتنع على الدخول إلى أن يسمي لها مهرأ ويسلم ، مالم يؤجل برضاها ، فإذا أجل لمدة معلومة فليس له الامتناع قبل حلول الاجل مع مراعاة المادة رقم (34) من هذا القانون . التي تنص على أنه : ( يجوز تعجيل المهر أو تأجيله كله أو بعضه ، ولا يمنع تأجيل ولي المرأة للمهر مطالبتها به مالم يكن التأجيل برضاها ) .

<sup>1</sup> الفقه الإسلامي وأدلته: د. وهبة الزحيلي: 266/7.

## المبحث الثاني

## النهي عن المغالاة في المهور: (1)

بما أن الأسرة هي النواة الرئيسية في بناء مختلف المجتمعات ،وإذا كانت هذه الأسرة (قوية ومتراصة وأفرادها متفاهمون يكون المجتمع قوياً ورصيناً ومتماسكاً ،ولما كان للعلاقة الزوجية أهمية كبيرة في بناء الأسرة وبالتالي المجتمع فقد اهتم الاسلام وعلى مر العصور بالأسرة ورعايتها والعمل على ضمان استقرارها وديمومتها ،ولما كانت الأسرة تتكون وتنشأ عن طريق التزاوج بين الرجل والمرأة فيعتبر الزواج هو الخطوة الأولى الأساسية في طريق هذا التكوين الذي ينتج عنه السكن والمودة والرحمة لقوله سبحانه تعالى : ((ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة أن في ذلك لآيات لقوم ينفكرون)) (2)

ومن أهداف ومقاصد الزواج إعفاف الزوجين وصيانة المجتمع من فوضى اختلاط الأنساب وحفظ النسل من خلال الإنجاب وهذه العلاقة الزوجية يظلمها الله سبحانه وتعالى ويحكمها الضمير والوجدان وبناء على ذلك حث الاسلام على عدم المغالاة في المهور وذلك من اجل إتاحة فرص الزواج لأكثر عدد ممكن من الرجال والنساء، من اجل الاستمتاع بالحلال الطيب ، ولا يتم ذلك الا إذا كانت وسيلته متاحة ، وطريقته ميسرة بحيث يقدر عليه الجميع ، من الاغنياء والفقراء .  
عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "إِنَّ مِنْ يُمْنِ (3) الْمَرْأَةِ تَيْسِيرَ خُطْبَتِهَا، وَتَيْسِيرَ صَدَاقِهَا، وَتَيْسِيرَ رَحْمَتِهَا". قال عروة : يعني "تيسير رحمتها للولادة". قال عروة : "وأنا أقول من عندي من أول شؤمها أن يكثر صداقها" (4).

1 / الموسوعة الفقهية الميسرة في فقه الكتاب والسنة المطهرة ، حسين بن عودة العوايشة ج5 ، ص160:

الناشر: المكتبة الإسلامية (عمان - الأردن)، دار ابن حزم (بيروت - لبنان) ، الطبعة: الأولى، من 1423 - 1429 هـ (ع)

2 سورة الروم الآية (21)

3 / اليُمْنُ؛ أي: البركة، وضده الشؤم. "النهاية"

4 / أخرجه أحمد وغيره، وحسنه الالباني - رحمه الله- في "الإرواء" تحت (1928)، وكان -رحمه الله- قد تردد في أسامة بن زيد؛ أهو الليثي أم العدوي؟! وفي التحقيق الثاني "للإرواء" (6/ 350) قال -رحمه الله-: "ثم رأيت ما يرجح أنه الليثي، وهو قول السخاوي في "المقاصد" (ص 404)، وسنده جيد".

وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "خير النكاح أيسره"<sup>(1)</sup>.

وعن أبي العجفاء السلمي، قال: "خطبنا عمر فقال: ألا لا تغالوا بصداق النساء، فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا، أو تقوى عند الله، لكان أولاكم بها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ما أصدق رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امرأة من نسائه، ولا أصدقت امرأة من بناته أكثر من تنني عشرة أوقية"<sup>(2)</sup>.  
وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "جاء رجل إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: إني تزوجت امرأة من الأنصار، فقال له النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هل نظرت إليها؟ فإن في عيون الأنصار شيئاً، قال: قد نظرت إليها، قال: على كم تزوجتها؟ قال: على أربع أواق. فقال له النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: على أربع أواق؟ كأنما تتحتون الفضة من عرض هذا الجبل"<sup>(3)</sup>.

! والأوقية عندهم: أربعون درهماً، وهي مجموع الصداق، ليس فيه مقدم ومؤخر.

وعن أبي عمرو الأسلمي أنه أتى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يستعينه في مهر امرأة، فقال: كم أمهرتها؟ فقال: مائتي درهم فقال: لو كنتم تغرفون من بطحان ما زدتم<sup>(4)</sup> وإذا أصدقها ديناً كثيراً في ذمته وهو ينوي أن لا يعطيها إياه؛ كان ذلك حراماً عليه<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> / أخرجه أبو داود "صحيح سنن أبي داود" (1859)، وابن حبان، والحاكم وغيرهم، وصححه الالباني رحمه الله - في "الإرواء" (1924).

<sup>2</sup> / أخرجه أحمد وأبو داود "صحيح سنن أبي داود" (1852)، والنسائي، والترمذي وصححه، وغيرهم، وصححه الالباني رحمه الله - في "الإرواء" (1927).

<sup>3</sup> / أخرجه مسلم: 1424.

<sup>4</sup> / أخرجه الحاكم، وأحمد وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي، وانظر "الصحيحة" (2173).

<sup>5</sup> / وفي الحديث: "من تزوج امرأة على صداق؛ وهو ينوي أن لا يؤديه إليها، فهو زان" أخرجه البزار وغيره وانظر "صحيح الترغيب والترهيب" (1806 - 1807).

وما يفعله بعض أهل الجفاء والخيلاء والرياء، من تكثير المهر للرياء والفخر، وهم لا يقصدون أخذ من الزوج، وهو ينوي أن لا يعطيهم إياه؛ فهذا منكر قبيح، مخالف للسنة، خارج عن الشريعة. وإن قصد الزوج أن يؤديه، وهو في الغالب لا يطيقه؛ فقد حمل نفسه، وشغل ذمته، وتعرض لنقص حسناته، وارتفانه بالذنين.

والمستحب في الصداق مع القدرة والايثار أن يكون جميع عاجله وآجله لا يزيد على مهر أزواج النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولا بناته، وكان ما بين أربعمئة إلى خمسمئة بالدرهم الخالصة، نحواً من تسعة عشر ديناراً. فهذه سنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ اسْتَنَ بِسَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّدَاقِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَانَ صَدَاقَنَا إِذْ كَانَ فِيْنَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَشْرَ أَوْاقٍ، وَطَبِقَ بِيَدِيهِ، وَذَلِكَ أَرْبَعَمِئَةِ دَرَاهِمٍ. (1).

فمن دعت نفسه إلى أن يزيد صداق ابنته على صداق بنات رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وكذلك صداق أمهات المؤمنين اللواتي هن خير خلق الله في كل فضيلة، وهن أفضل نساء العالمين في كل صفة: فهو مخالف لسنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هذا مع القدرة واليسار. فأما الفقير ونحوه فلا ينبغي له أن يصدق المرأة إلا ما يقدر على وفائه من غير مشقة.

وقد كان السلف الصالح يرخصون الصداق، فتزوج عبد الرحمن بن عوف في عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على وزن نواة من ذهب. قالوا: وزنها ثلاثة دراهم وثلاث. وزوج سعيد بن المسيب بنته على درهمين، وهي من أفضل أئيم من قريش، بعد أن خطبها الخليفة لابنه، فأبى أن يزوجه بها، والذي نُقِلَ عن بعض السلف من تكثير صداق النساء؛ فإنما كان ذلك لأن المال اتسع عليهم، وكانوا يعجلون الصداق كله قبل الدخول لم يكونوا يؤخرون منه شيئاً. ومن كان له يسار

<sup>1</sup> / رواه الإمام أحمد في "مسنده"، وهذا لفظ أبي داود في "سننه" وهو في سنن النسائي "صحيح سنن النسائي" (3140) ولفظه: "كان الصداق إذ كان فينا رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عشر أواق".

ووجد، فأحب أن يعطي امرأته صدقاً كثيراً فلا بأس بذلك، كما قال تعالى: ﴿وَأْتَيْتُم مَّكْرَهُنَّ مَكْرَهُنَّ فَاثْمَرْتُمْ وَأَنْتُمْ كَارِهُونَ﴾ (1). أما من يشغل ذمته بصدق لا يريد أن يؤديه، أو يعجز عن وفائه، فهذا مكروه، كما تقدم. وكذلك من جعل في ذمته صدقاً كثيراً من غير وفاء له: فهذا ليس بمسنون. والله أعلم".

وليُعلم أنّ ابتعاد الناس عن هذه النصوص والعمل بمقتضاها؛ قد أدى إلى العزوف عن الزواج، أو أنه جرّ أزمات اقتصادية للأسر بعد الزواج، وأضحى الفحش أقرب من النكاح الحلال عند عددٍ من الشباب والشابات، فلنحذر من المغالاة في المهور التي تقتل العفة والطهر، وتعسر الحلال، وتيسر الحرام، وتستجلب الهموم والكربات.

### المغالاة في المهور في القانون اليمني :

لم يتطرق قانون الأحوال الشخصية رقم (20) لسنة 1992م الى المغالاة في المهور لا من قريب ولا من بعيد لذا يجب علي المشرع اليمني إضافة مواد في قانون الأحوال الشخصية المذكور أعلاه تلزم أولياء الامور بتسهيل أمور الزواج وعدم المغالاة في المهور .

### المبحث الثالث

#### هل للدولة أن تلزم الناس بحد معين للمهر ؟

والحقيقة أن هذه المسألة ليست جديدة على الفقه الإسلامي ، فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ينهي الناس على المنبر عن المغالاة في المهور ، وعزم على تحديدها بما لا يزيد عن خمسمائة درهم ، وهي إثنتا عشر أوقية ونصف الأوقية من الذهب .

( الأوقية تساوي 31.1034768 جرام) أو تقريبا 31.1 جرام .(إذا كان (مثلا) سعر

أوقية الذهب \$570 دولار فإن سعر الجرام =  $570 \div 31.1 = 18.33$  دولار تقريبا أو 66.90

ريالاً سعودياً. هذا هو سعر الذهب الصافي عيار ( 24 ) و سعر الجرام بالدولار عيار 21 =

\$39,78

<sup>1</sup> / النساء: 20.

و عيار (24) = 45،54 يكون سعر الجرام عيار (22) = 41 \$ تقريباً ، لأن الأوقية تزن أربعين درهماً ، وهذا المقدار ما أمهر به رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجاته وبناته ، وأن من خالف ذلك يجعل الزائد على مهور زوجات النبي في مال المسلمين ، كما جاء في بعض الروايات ، وأنه أعلن ما عزم عليه في خطبة له في المسجد فردت عليه أمراه بالآية الكريمة :

{ وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج واتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً<sup>1</sup> } قائلة الله يعطينا وانت تمنع؟ فقال عمر : كل الناس أفقه من عمر ، ورجع عن كراهته للمغلاة ، وقد أورد القصة معظم المفسرين والمحدثين والفقهاء بروايات مختلفة كلها تدل على ما ذكرناه من عزم عمر تحديد المهر ، ورد المرأة عليه ، ورجوعه عن ذلك وكذا سكوت الحاضرين من الصحابة في هذا المجمع الكبير كل ذلك يدل على عدم جواز الإلزام لحد معين<sup>(2)</sup>.

الظاهر : أن مقدار الصداق المطلوب شرعاً و عرفاً ، يخضع لعدة اعتبارات عرفية ، وثقافية واقتصادية ، واجتماعية ولكن المنفق عليه بالإجماع بين العلماء هو السعي لتقليل مقدار الصداق بين المسلمين ، حتى يمكن تحصين الكثير من شباب وشابات المسلمين من الوقوع في الحرج ، وإتاحة الفرصة لمحدودي الدخل ، وقليلي الأجور لتحقيق إحدى الضروريات الفطرية والدينية ، وهذه قضية كبرى عمت البلوى بها المجتمعات العربية والإسلامية في الجملة ، وبانتت تشكل عائقاً كبيراً في كثير من المجتمعات العربية والإسلامية ، وتحول دون تحقيق أبرز مقاصد الشريعة الكلية ، وهو حفظ النسل بالصورة المطلوبة والمرجوة وهي من القضايا التي تحتاج لعقد العديد من المندييات والمؤتمرات ، وحث المؤسسات الإعلامية والتعليمية ، والثقافية ، في سبيل تصحيح المفاهيم وإيضاح الحكمة الشرعية من مشروعية الصداق ، وقبله حكمة النكاح .

<sup>1</sup> النساء: الآية رقم (20) .

<sup>2</sup> ينظر في ذلك تفسير القرطبي 5/ 99، ابن كثير 10/467، تفسير ابن العربي 1/364 المجموع 15/382\_383 ، تحفة الاحوذى بشرح جامع الترمذي 15/256

وهذا ما ننتظره من المؤسسات الرسمية ، والمجتمعية ، وأن وجوب المهر أمر تعبدية وليس ثمناً للمرأة كعروض التجارة ، لأن حقيقة الزواج أسمى وأشرف من هذا المفهوم السلبي ، ولذلك سمي الله المهر " نحلة " (واتوا النساء صدقاتهن نحلة { } النساء رقم ( 4 ) وقد قال بعض العلماء ، أنه لم يرد النحلة العطية هنا ، وإنما أراد من النحال وهو التدين ، أي أتوهن صدقاتهن تديناً<sup>(1)</sup> ) وقد أخذ القانون اليمني بما توصل إليها الفقهاء من عدم تحديد المهور بمبلغ معين ، وإنما هذا يعود الى عرف الناس وعاداتهم وعسرهم ويسرهم وحسب إمكانياتهم ويفهم ذلك من أن المشرع اليمني لم ينص صراحة على تحديد المهر بمبلغ معين وإنما ترك ذلك لعرف الناس .

متى تستحق المرأة نصف المهر أو كله ؟ .

المهر قد يكون منجزاً كله وقت العقد ، أو مؤجلاً كله لأقرب الأجلين : الطلاق أو الوفاة أو بعضه معجلاً ، وبعضه الآخر مؤجلاً .

فإذا كان المهر مسمى وقت العقد ، ووقع الطلاق قبل الدخول استحققت المرأة نصف المسمى ، فإن كان الطلاق بعد الدخول استحققت المهر كاملاً .

أما إذا لم يكن المهر مسمى وطلّقت المرأة قبل الدخول فلها المتعة<sup>(2)</sup> ، ويذهب بعض الفقهاء الى أن تكون على النصف تقريباً من مهر المثل<sup>(3)</sup> ، فإن كان الطلاق بعد الدخول فلها مهر المثل<sup>(4)</sup> .

<sup>1</sup> المجموع 480/15

<sup>2</sup> لمتاع في اللغة : كل ما ينتفع به ، كالأطعام واللبز واثاث البيت . و أصل المتاع : ما يتبلغ به من الزاد ، وهو اسم من متعته بالتشديد

إذا أعطيته ذلك والجمع أمتعة -ومتعة الطلاق من ذلك ، انظر : المصباح المنير 682/2

<sup>3</sup> ينظر : البدائع 272/2 أحكام القرآن للجصاص 51/2 ، وحاشية الدسوقي 238/2 و فتح الباري 9 / 678 وما بعدها ، شرح

صحيح مسلم 9 / 153 وما بعدها كشاف القناع 5 / 96 .

<sup>4</sup> الأحوال الشخصية في المذهب الشافعي ، د. محمد الدسوقي ، دار السلام للطباعة والشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة ، ط1 ، ص93

وقد نص قانون الأحوال الشخصية اليمني في المادة رقم (35) على أنه : يجب المهر كله بالدخول الحقيقي ويستحق بموت الزوجين أو أحدهما ولو قبل الدخول كما نصت المادة (36) على أنه لا تستحق نصف المهر المسمى بالطلاق أو الفسخ إذا كان من جهة الزوج قبل الدخول .

#### الخاتمة وقد ضمنها :

أولاً : أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

1/ الحكمة من المهر إظهار خطر هذا العقد ومكانته ، واعزاز المرأة وإكرامها ، وتقديم الدليل على بناء حياة زوجية كريمة معها .

2 /كون المهر واجباً على الرجل دون المرأة : ينسجم مع المبدأ التشريعي في أن المرأة لا تكلف بشيء من واجبات النفقة .

3 / المهر وإن كان واجباً في العقد ، إلا أنه ليس ركناً ولا شرطاً من شروط الزواج ، وإنما هو أثر من اثاره المترتبة عليه .

4 / الزواج الميسر هو السبيل الأمثل لبناء أسرة مسلمة قوية أساساً لمجتمع قوي يستحق الريادة والقيادة والخيرية .

5 / استتباب الأمن وتوطيد دعائمه بتنفيذ شريعة الله القويمة ، وقد ظهر بجلاء أثر الأخذ بهذا التشريع في البلاد التي تطبق أحكام الزواج والتزمت بتيسير المهور .

6 / من اغراض واهداف وأثار تيسير المهور في المجتمع الحفاظ على أحد الكليات والمقاصد الخمس وهي الحفاظ على العرض و النسل .

7 / في الزواج يتحقق الحفاظ على بقاء النوع الإنساني من الفناء ، والسير به إلى مدارج الرقي والنمو ولا يتحقق هذا الا إذا يسرنا المهور .

#### ثانياً : التوصيات :

من خلال النتائج السابقة يوصي الباحث بالآتي :

- 1/ أوصي المشرع اليمني بتشريع قانون ، أو بإضافة مادة في قانون الاحوال الشخصية رقم (20) لسنة 1992م تلزم أولياء الامور بتسهيل أمور الزواج وعدم المغالاة في المهور .
- 2 / تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية على الجميع حكماً ومحكومين وإظهار سلطة وقوة الدولة وواجباتها في الحفاظ على المجتمع وذلك بتسهيل أمور الزواج وعدم رفع المهور والمغالاة فيها
- 3/ على الدولة ممثلة بوزارة الاوقاف والعلماء والامناء الشرعيين السعي لنشر الوعي بين أفراد المجتمع عن أهمية تسهيل المهور وما يترتب عليه في اصلاح المجتمع والحفاظ على الفضيلة .
- 4 / الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية ، وبقانون الاحوال الشخصية اليمني رقم(20) لسنة1992م بشأن الزواج وأركانه وشروطه وأحكام المهر فيه .
- 5/ كما أن على الدولة العمل على زجر وردع ومعاقبة المخالفين الذين تسول لهم أنفسهم مخالفة الشريعة والقانون في رفع المهور وعرقلة أمور الزواج.
- 6/ يجب على الدولة إقامة مجتمع آمن مطمئن يسوده العدل والطمأنينة وذلك من خلال تشجيع الزواج وتسهيل وتيسير أموره .

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً : كتب التفسير :

- 1/ أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي المتوفى سنة 774هـ، تفسير القرآن العظيم ، —، طبعة : عيسى البابي الحلبي .
- 2 / ابو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي المتوفى سنة 671 / الجامع لأحكام القرآن ، هـ، طبعة : دار الكتب العربية للطباعة والنشر ، الطبعة الثالثة 1387هـ.
- ثانياً : كتب الحديث :
- 3 / الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي المتوفى سنة 303هـ—، سنن النسائي ، طبعة : دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، مطبوع مع شرح الحافظ جلال الدين السيوطي

- 4/ الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة 852هـ / صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري — ، تحقيق : الشيخ عبد العزيز بن باز ، المطبعة السلفية ومكتبيتها .
- 5/ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي المتوفى 275هـ ، سنن أبي داود : طبعة جديدة مصححة ومرفقة ومرتبنة حسب المعجم المفهرس ومأخوذة من أصح النسخ ، الطبعة الأولى 1419هـ — 1998م دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع
- 6/ أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم أبادي المولود سنة 1273هـ ، سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود ، — ، تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان ، الناشر : محمد عبد المحسن .
- 7/ أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المبار كفوري المتوفى سنة 1353هـ ، جامع الترمذي مع شرحه تحفة الاحوذى ، ، تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان ، طبعة : دار الاتحاد العربي للطباعة الطبعة الثانية 1385هـ— .
- 8/ محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى 1250هـ ، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث الأخبار ، الطبعة الأخيرة ، دار إحياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت لبنان
- 9/ محمد بن عيسى الترمذي ، سنن الترمذي ، ، دار الغرب الإسلامي ، ط: بدون ، سنة: 1998م .
- 10/ ابو زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة 676هـ— ، صحيح مسلم مع شرحه ، تحقيق وإشراف : عبدالله أحمد أبو زينة ، مطبعة : دار الشعب .
- ثالثاً : كتب الفقه الإسلامي :
- ( 1 ) كتب الفقه الحنفي :
- 11/ علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي المتوفى 187هـ ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، الطبعة الثانية 1402هـ — 1982م ، ط . دار الكتاب العربي بيروت .

12 / كمال بن همام ( في شرح الهداية للمرغيناني المتوفي 593هـ ) ، فتح القدير تأليف كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود ابن الهمام المتوفي 861هـ ، المطبعة الميمنة بمصر طبعة 1319هـ ، دار إحياء التراث العربي .  
( 2 ) كتب الفقه المالكي :

14 / ابن عابدين ، حاشية رد المختار ( 2 / 280 ) ط . الحلبي بالقاهرة

15 / ابن الوليد بن رشد بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، مطبعة مصطفى الحلبي ، الطبعة الثانية 1379هـ — 1960.

16 / أبو القاسم ، محمد بن احمد بن جزى الكلبى القوانين الفقهية ، ، نشر عباس احمد الباز ، المروة مكة المكرمة.  
( 2 ) كتب الفقه الشافعي :

17 / أبو إسحاق إبراهيم ابن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي المتوفي 476هـ ، المهذب في فقه الإمام الشافعي : ، توزيع دار الباز مكة المكرمة ، الطبعة الثانية ، 1379هـ — 1959م ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان .

18 / شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي المنوفي المصري الأنصاري الشهير بالشافعي الصغير المتوفي 1004هـ ، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، طبعة 1358هـ — 1939م ، المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ .

19 / / شمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني ، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج على متن منهاج الطالبين للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي المتوفي 676هـ ، اعتنى به محمد خليل عيتاني ، الطبعة الأولى ، 1418هـ — 1997م ، دار المعرفة بيروت .

20 / الإمام محمد بن ادريس الشافعي المتوفي 204 هـ كتاب الام:، أشرف عليه محمد زهدي النجار ، دار المعرفة

- 21 / أبو زكريا ، محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، المجموع شرح المذهب ، ومعه تكملة السبكي والمعطي ، ط: دار الفكر .  
(4) كتب الفقه الحنبلي :
- 22 / أحمد بن محمد الدر دبر المتوفى سنة 1201هـ الشرح الكبير تأليف : مطبوع بهامش الحاشية . ، الشرح الصغير ، تأليف : مطبوع مع بلغة السالك .
- 23 / ابن قدامه المقدسي المتوفى 682هـ ، المغني ، يليه الشرح الكبير ، توزيع دار الباز ، عباس أحمد الباز ، مكة المكرمة ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان
- 24 / منصور بن يونس بن إدريس البهوتي المتوفى 1051هـ ، كشف القناع عن متن الإقناع : ، مراجعة وتعليق / هلال مصطفى هلال ، مكتبة النصر الحديثة لصاحبها عبد الله محمد الصالح الراشد ، الرياض  
ثالثاً : كتب الفقه الحديثة :
- 25 / سيد سابق فقه السنة ، الطبعة الخامسة 1391هـ — 1971م ، الناشر : دار البيان بالكويت .
- 26 / د . علي أحمد الفليسي ، أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية ، دار النشر للجامعات - صنعاء ط السابعة . تاريخ الطبعة 1425 هـ 2004
- 27 / د. محمد الدسوقي ، الأحوال الشخصية في المذهب الشافعي ، ط 1 ، القاهرة دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة ، 2011 م
- 28 / الغزالي محمد ، إحياء علوم الدين ( ، ط . كتاب الشعب .
- 29 / الموسوعة الفقيه الميسرة في فقه الكتاب والسنة المطهرة ، حسين بن عودة العوايشة : الناشر : المكتبة الإسلامية (عمان - الأردن) ، دار ابن حزم (بيروت - لبنان) ، الطبعة: الأولى، من 1423 - 1429 هـ 30 / وهبة الزحيلي . الفقه الإسلامي وأدلته : : 266/7.

رابعاً : كتب القوانين :

31/ قانون الأحوال الشخصية اليمني رقم ( 20 ) لسنة 1992 م والمعدل بموجب القرار الجمهوري بالقانون رقم (27) لسنة 1998 م .

خامساً: قواميس اللغة والمصطلحات:

32 / أحمد بن محمد بن علي الفيومي المصباح المنير ، تصحيح مصطفى البقاء ، ط مصطفى البابي الحلبي

33 / : الإمام محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي المتوفي 660هـ ، مختار الصحاح ، الطبعة الأولى 1410هـ – 1990م ، دار الكتب العلمية .



# جامعة الناصر

## AL-NASSER UNIVERSITY

# Al-Nasser University

## Journal



جامعة الناصر  
AL-NASSER UNIVERSITY

A Scientific Refereed Journal Issued Biannually by Al-Nasser University  
Eighth Year - No.( 16 ) - Vol. (1) - Jul \ Dec 2020

### Advisory Board

Prof Salam Aboud Hasan, Iraq  
Prof Jameel Abdurab EL-Maqtari, Yemen  
Prof Saleh Salem Abdullah Bahaj, Yemen  
Prof Hasan Naser Ahmed Sarar, Yemen  
Prof Abdurrahman Esh-shuja, Yemen  
Prof Abdulwali Mohammed Al-Aghberi, Yemen  
Prof Ali Ahmed Yahya El-Qaedi, Yemen  
Prof Mohammed Husein Khago, Yemen  
Prof Yusof Mohammed El-Owadhi, Malay  
Prof Saeed Munasar El-Ghalebi, Yemen  
Prof Ahmed Lutf Essayed, Egypt  
Prof Hamoud Mohammed El-Faqeeh, Yemen  
Prof Muna Bent Rajeh Errajeh, KSA

### Managing Editor

Prof Abdullah Tahish

### Editor

Dr. Mohammed Shawqi Nasser

### Editorial Board

Dr. Munir Ahmed Al-Aghberi  
Dr. Anwar Mohammed Masoud  
Dr. Abdulkareem Qasim Ezzumor  
Dr. Mansour Ezzabadi

Dr. Iman Abdullah El-Mahdi  
Dr. Mohammed Abdullah El-Kuhali  
Dr. Fahd Saleh Ali Alkhyat  
Dr. Yasser Ahmed El-Math-haji

Deposit Number at National Book House-Sana'a (630/2013)

Al-Nasser University Journal aims at giving scholars a chance to publish their Arabic and English research papers in the various fields of humanities and applied sciences.